سري المقدسي

فلسطين الوجه المعكوس: احتلال يومي

ترجمة أمين الأيوبي
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١). ٤٣٢ ص (وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)

فيصل درّاج(*)
ناقد أدبي.

ـ ١ ـ

يتوقف سري المقدسي، في كتابه **فلسطين الوجه المعكوس: احتلال يومي،** الذي هو مزيج من التوثيق والتحليل النظري ـ السياسي، أمام موضوعين: العذاب اليومي الذي يرشح عميقاً في مفاصل الحياة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، والتجسّد العملي للأيديولوجيا العنصرية الصهيونية، في آلتها الإدارية ـ العسكرية، التي تضع شعباً أعزل في مواجهة أشكال متنوعة من التنكيل ومصادرة الحياة. يتراءى في الموضوعين إرادة غاشمة تجرّد الفلسطيني من حقوقه كلها، بما يمنع عنه مقوّمات الحياة والأمن وضمان المستقبل، وما يجعل من إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة حبراً على ورق. يعود المؤلف، في هذه الحدود، إلى حل: «الدولة الواحدة»، التي تحفظ حقوق المواطنة المتساوية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد تداعي الاقتراح القائل بحل «الدولتين»، بسبب السياسة الإسرائيلية التي لا تعترف بوجود الشعب الفلسطيني، وترى فيه مجرد وجود متطفل فوق أرض غريبة، عنه، إضافة إلى سياسة الاستيطان التي فكّكت، وتفكك، الأرض التي يعيش فوقها الفلسطينيون.

جاء في «خلاصة الكتاب»: «لا يوجد مكان على الأرض يتجلى فيه العنف اليومي المتأصل في الاحتلال العسكري، كما في فلسطين ـ أطول احتلال عسكري دائم عمراً في التاريخ المعاصر ـ حيث يهيمن على كل ناحية في الحياة اليومية لملايين الأشخاص العاديين» (ص ٩). لا يقدّم مؤلف الكتاب، وهو أستاذ في جامعة في الولايات المتحدة، حديثاً أخلاقياً مجرداً، بل يتقصّى أشكال العنف في حكايات معيشية، قوامها فلسطينيون من جميع الأعمار، يتلهى الجنود الإسرائيليون بإهانتهم

(*) البريد الإلكتروني: info@azminah.com.

وتقتيل أطفالهم، وهو ما حدث في غزة وخان يونس. ومع أن المؤلف يتحدث، في مستهل كتابه، عن الفلسطينيين «كنماذج للتحمل والإنسانية والأمل عند مواجهة الشدائد»، فإن هذه النماذج هي التي يعمل الإسرائيليون، منذ أكثر من ستين عاماً، على كسرها، خاصة عندما يعتبرون غزة «حظيرة ضخمة»، كما قال بعضهم، تضم «أشياء تشبه البشر»، ويختصرون الفلسطينيين إلى «قمامة بشرية».

ومع أن في قهر الفلسطينيين اليومي، الذي له شكل القاعدة، ما يعلن عن «فاشية غير عادية»، فإن ما كتبه مستوطنو «كريات أربع» على قبر باروخ غولدشتاين، يفصح إفصاحاً لا مزيد عليه عن «فاشية أخرى» قوامها الكراهية العنصرية القاتلة: «هنا يرقد القديس الدكتور باروخ كابل غولدشتاين، لتبارك ذكرى هذا الرجل الصالح والتقي، نسأل الله أن يثأر لدمه وهو الذي كرّس روحه لليهود، وللدين اليهودي والأرض اليهودية. يداه بريئتان وقلبه طاهر. لقد قتل شهيد الله في الرابع عشر من آذار/مارس، بيوريم س ٥٧٥٤». «القديس الصالح البريء اليدين» أطلق النار، في ٢٥ شباط ١٩٩٤، على المصلين في المسجد الإبراهيمي وقتل ٢٩ فلسطينياً، وأصاب كثيرين بجروح، قبل أن يمسك به المصلّون ويضربونه حتى الموت. يقف شهيد الله في مواجهة أعوان الشيطان، مدافعاً عن أرض يهودية، هي أرض الله، ناظراً إلى إله أوكل إليه، أعوان «الله»، أن يأخذ بثأره. يأخذ التصور الصهيوني القاتل بثنائية : الله والشيطان، المقدس والمدنس، الأخيار والأشرار.

ـ ٢ ـ

كشف الباحث عن دلالة هذه الثنائية في الفصل الأول من كتابه وعنوانه: «الظواهر»، مبتدئاً بآثار «الجدار الضخم» الذي «كانت إسرائيل قد بدأت بناءه في الضفة الغربية، والذي وصل إلى منطقة قلقيلية في أيلول ٢٠٠٣». والجدار يقطّع أوصال الأرض الفلسطينية، ويقتطع منها الأكثر خصوبة، ويقطّع سلام الإنسان الفلسطيني المجزوء ويبدّد وقته، دافعاً به إلى إفقار اقتصادي متصاعد، ذلك أن إقامة الجدار تقيم مسافة مرهقة بين الفلاح وأرضه، فعليه أن يسلك دروباً يحدّدها الاحتلال، وأن يتوسل تصاريح عسكرية كي ينتقل بين طرفي أرضه التي شقها الجدار إلى شرق وغرب، وعليه أن يدخل إليها من بوّابة معينة، تفتح وتغلق عشوائياً، وقد تغلق أياماً ولا تفتح إلا لساعات قليلة. يكتمل تعذيب الفلاح، الذي حوّل الإسرائيليون اقتلاع زيتونه إلى طقس يومي، بمصادرة أرضه، لأسباب مختلفة عنوانها: الأمن والحاجات العسكرية، حيث الأمن الذي يطالب به المحتل لا تعريف له، وحيث حاجات «جيش الدفاع» تتكاثر كلما برهن الفلسطينيون أنهم قادرون على البقاء.

ليس الأمن الذي لا تعريف له إلا مرآة لقانون القوة العمياء، الذي ينهب الأرض الفلسطينية بحجج مختلفة، دون مراعاة للقانون الدولي واتفاقية لاهاي وقرارات مجلس الأمن، ولا، حتى، لقوانين إسرائيل. فاعتماداً على شعاري «الحاجات العسكرية» و«الاستخدام العام»، وهما ذريعتان قابلتان للتمدد إلى ما لا نهاية، تقوم إسرائيل بطبع الخرائط المزوّرة والعبث بالمساحات

والمطالبة في القاهرة بإثبات الملكية، وتكثير المطالب وتكثير التصاريح وإعادة تعريف المسموح والممنوع... والقصد من كل هذا ماثل في أمور ثلاثة: مصادرة ما تبقى من الأرض الفلسطينية، ودفع الفلسطينيين إلى البطالة بعد تعميم الفقر في المجالات جميعها، وتقويض روح الفلسطيني كي يغادر أرضه ووطنه. حين يشير سري المقدسي إلى جرائم الاحتلال التي يبرهن عنها بالأرقام، يذكر على سبيل المثال: «بلغت مساحة الأرض التي تمت مصادرتها لبناء الجدار نحو ٣٥,٠٠٠ دونم. بلغ عدد البوابات في الجدار ٦٧ بوابة، بلغ عدد الأشجار التي يتعذّر الوصول إليها مليون شجرة، وصل عدد الأشجار التي احترقت أو اجتثها الجيش الإسرائيلي من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٥ ما يساوي ٤٦٥٩٤٥ شجرة» (ص ٧٤).

تستدعي الإجراءات الإسرائيلية، وفقاً للغة المؤلف، أفعالاً محددة: غلق، كسر، هدم، منع، جرف، اجتثاث، حرق، اقتحام، إجبار، فرض، وكل ما من شأنه أن يتيح للقوي المسلح أن يدمّر الفلسطيني الأعزل، الذي يقتات بالصبر والأمل. ينعكس الفرق بين القوي والضعيف في طرق معبّدة وأخرى مهملة، وفي الطرق المستقيمة و«الطرق الالتفافية»، التي يدعوها الإسرائيليون بالطرق «المعقمة»، البعيدة عن الفلسطينيين و«الأذى» والمنفتحة على «الهواء النقي»، أو في «الجدر الافتراضية»، إذ الجدار فاصل بين الأخيار والأشرار،... والمتبقي أجزاء من أرض فلسطينية، مقطعة ومفكّكة ومقسمة، تفرض بناء منظومة من الجسور والأنفاق، تسهل من حركة المواطن الإسرائيلي وتحوّل حركة الفلسطيني إلى عذاب يتلوه عذاب. ومع أن المؤلف يتحدث عن تقطيع الضفة الغربية، حتى عام ٢٠٠٦، إلى أربعة أجزاء، فهو يتحدث، فعلياً، عن إعادة تقطيع المقطع، الذي حول أرض الفلسطينيين إلى أرض مليئة بالمستوطنات والثقوب، تشبه رسوم الفنان إشر، كما يقول المؤلف.

توطد إسرائيل العذاب الفلسطيني برسوم التصاريح، المرهقة مالياً، وباكتساح الكرامة بالضرب والإساءة اللفظية وبالتفتيش الطويل عند الحواجز العسكرية: «توفي العديد من الأشخاص أثناء الانتظار في الصفوف عند الحواجز الإسرائيلية»،... ومثلما أن للطرق «الالتفافية» عذابها، الذي بدّل معنى الزمن والمسافة لدى الفلسطيني، فإن «الحاجز» له عذابات موازية تتوزع على: درب للمشاة ودرب للسيارات ودرب للمخالفين، وتتوزّع على هوية الضفة الغربية، وهوية القدس، والهوية المؤقتة غير الصالحة للتجديد والهوية الصالحة التي بطلت صلاحيتها بلا سبب، وهوية الزوجة التي تختلف عن هوية الزوج، وهوية المقدسي الذي تصبح باطلة إن غادر مدينته، وهوية الضفة التي لا تؤهل الفلسطيني الدخول إلى القدس... والهدف الإسرائيلي الأخير: إتلاف الفلسطيني فقراً وإهانة وتعذيباً، واغتصاب ما تبقى من الأرض المغتصبة. ينهي المؤلف الفصل الأول، الواسع التوثيق، قائلاً: «أنجز الاحتلال الإسرائيلي ببطء، وبطريقة منهجية، ما شرع في محاولة إنجازه منذ ٤١ سنة» (ص ١٦٦)، معتبراً أن ما دعي بـ: عملية السلام هي منهج آخر من مناهج الاحتلال الصهيوني لفلسطين.

ـ ٣ ـ

بعد الفصل الأول، الذي يقترب من مئة صفحة، يستأنف الباحث موضوعه في الفصل **الثاني** وعنوانه: «البواطن». فإذا كان «الجدار السميك»، في فصل «الظواهر» مجازاً إسرائيلياً، جعل دروب الحمير وممرات رعاة المواشي ممرات فلسطينية «سريعة»، وفرض نظام «من ظهر إلى ظهر»، حيث ما لا تحمله المركبات يحمله الفلسطينيون على ظهورهم، فإن المجاز المأساوي، في الفصل الثاني، ماثل في «المعابر» وفي «الدخول إلى القدس». فحق الفلسطيني في الإقامة في القدس يغاير حق اليهودي في الإقامة فيها، منذ أن أكّد بن غوريون، عام ١٩٥٠، بأن «حق اليهودي متأصل بحكم أنه يهودي»، ومنذ أن قرّر العقل الصهيوني أن القدس «عاصمة الشعب اليهودي الأبدية وغير المقسمة»، حال فلسطين التي يجب أن تكون يهودية خالصة، بقدر ما هي بريطانيا إنكليزية خالصة.

وعلى الرغم من أن «تهويد القدس تمرين عبثي في الهندسة الاجتماعية»، فقد مارسته إسرائيل في اتجاهات مختلفة؛ «سحبت حق الإقامة فيها من الفلسطينيين وطردتهم منها بالقوة، ورفضت الطلبات المعنية بلمّ شمل الأسر، ورفضت تسجيل ميلاد أبناء الفلسطينيين...»، وسنّت قوانين لإرغام الأبناء على الانفصال عن آبائهم والانتقال إلى الضفة الغربية مع بلوغهم سن الثامنة عشرة، ومنعت بناء مساكن على أراض توارثها الفلسطينيون عن عائلاتهم، وصادرت أراضي لبناء مستوطنات للسكان اليهود منتهكة القانون الدولي... اعتمدت السلطات الإسرائيلية، في ما اعتمدته، على تفكيك المجتمع الفلسطيني، الذي يمايز الفلسطيني الذي يعيش في القدس من نظيره الذي يعيش في الضفة الغربية، والقاطن في الضفة الغربية من نظيره الذي يسكن غور الأردن... ولهذا أوكلت إسرائيل، منذ عام ١٩٦٧، إلى «تخطيط المدينة»، أي القدس، دوراً طارداً للفلسطينيين، على اعتبار أن المسألة الديمغرافية هي إحدى ركائز تهويد القدس، وأن كبح نمو السكان «غير اليهود» شرط للتهويد المنشود. ولهذا قال تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس آنذاك: «يلزم تصعيب الحياة على العرب وعدم السماح لهم ببناء المساكن».

تجلّى التصعيب، كما يقول سري المقدسي، في خمس موجات رئيسية من عمليات مصادرة الأملاك داخل القدس وفي محيطها، تضمنت الهدم وسحب الرخص والرخص المطلوبة المستحيلة والمخالفات التي تكلف الفلسطينيين مبالغ كبيرة. وفي الإجمال : يحيل العذاب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، المترجم بوقائع : الجدار العازل والبوابات والممرات والحواجز وتدمير الحقول واقتلاع الزيتون ونسف البيوت واقتناص الأطفال والاعتقال الدوري، على مقولة أساسية هي : الهدم، الذي يصيب كل ما هو فلسطيني وتستعصي عليه، حتى اليوم، أرواح البشر. يوثق مؤلف الكتاب، وهو يتحدث عن مآل القدس، عنف الهدم في إشارتين: الاحتلال بلغة الأرقام ذاكراً عدد البيوت التي سويّت بالأرض، وأسبوع من الاحتلال الذي يكشف الاجتهاد الإسرائيلي الرهيب في تدمير الفلسطينيين، عارضاً مشهداً مؤسياً للفلسطينيين الذين أصبحوا بلا مأوى، في الضفة الغربية والقدس وغزة، ومشهداً

موازياً لجرائم «الاستيطان»، التي أعقبت حرب ١٩٦٧ واستمرت حتى اليوم.

إذا كان هدف «رسم حدود مدينة القدس»، باللغة الإسرائيلية، الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من المساحة مع أقل عدد ممكن من العرب، فإن هدف الاستيطان نهب الأرض الفلسطينية وتشديد الخناق على الفلسطينيين الذين نهبت أرضهم، ذلك أن دور الاستيطان، الذي تشرف عليه الدولة، «احتواء معظم السكان العرب في التجمعات الحضرية والريفية»، وإخضاعهم للمراقبة وتأمين بسط الهيمنة العسكرية والإدارية، اعتماداً على قاعدتي: «الاستخدام العام» و «ضرورات الأمن»، اللتين تسمحان، بلا توقف، بمصادرة الأراضي التي يحتاج إليها المستوطنون. لهذا لا يستطيع الفلسطينيون التماس العون القضائي، بل إن التنظيمات الصهيونية المتطرفة، مثل غوش إيمونيم، وهي تعكس تصورات الدولة على أية حال، ترى في تواجد الفلسطينيين فوق أرضهم شكلاً من «سرقة الحق اليهودي». يتبقى للفلسطينيين، وفقاً لهذا المنظور، العقاب والتخلي عن «الحق المسروق»، وشكلاً عنيفاً من التمييز العنصري، في مجالات العمل والبناء وشؤون الصحة والتعليم.

وما ينطبق على الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال، ينطبق بدوره على قطاع غزة (مليون ونصف مليون شخص)، المنطقة الأكثر كثافة في السكان في العالم، والأكثر حصاراً وفقراً واختناقاً. ولعل الملاحظات التي وضعها المؤلف عن معابر غزة الخمسة (رفح، المنطار، العودة، كرم أبو سالم، بيت حانون) تلقي ضوءاً على سياسة الخنق والاغتيال والتدمير والتجويع، التي تطبقها إسرائيل على القطاع (ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

لذلك «يصعب القول أيهما يعيش في وضع أسوأ: الفلسطينيون الذين يعيشون في السجون، أم هؤلاء الذين يعيشون خارجه».

ـ ٤ ـ

والآن: ما الذي أنجزه سري المقدسي في كتابه: **فلسطين الوجه المعكوس: احتلال يومي**؟ لقد أنجز دراسة موثقة تلمّ بالموضوع الفلسطيني في تفاصيله كلها، موحداً بين المعروف و«المجهول»، ذلك أن الكثيرين من العرب لا يعرفون من «حقائق دولة إسرائيل» إلا قليل القليل، كما يصرح في مطلع كتابه. وهو على خلاف غيره، جمع بين المعرفة الدقيقة و«الإحساس»، لأنه عالج موضوعه بلغة «العلم»، ومن وجهة نظر «العدالة الإنسانية»، التي حرم منها الفلسطينيون، منذ وعد بلفور حتى اليوم. ولأنه لا معنى للمعرفة إلا بتوظيفها الأخلاقي ـ السياسي، أعاد الأستاذ المقدسي طرح موضوع: «الدولة الواحدة»، التي قال بها إدوارد سعيد، والتي يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق المواطنة المتساوية. وهذا الاقتراح، في الظروف الراهنة، «مستحيل التحقق»، بسبب ضعف الفلسطينيين وسطوة الآلة العسكرية الإسرائيلية. ولهذا تأمل المؤلف طرقاً أخرى، قد تفضي إلى حل منشود. فقد أكّد الكشف عن فاعلية «الممارسات الإسرائيلية» التي تتيح، عملياً، إمكانيات مقاطعة دولة إسرائيل، في مجالات محددة على الأقل، وذلك أن الدولة العبرية حريصة على صورتها في العالم، وفي أوروبا بخاصة، دون أن ينسى الإشارة إلى الدرس السياسي الصادر عن تجربة جنوب أفريقيا.

صاغ المؤلف اقتراح «الدولة الواحدة» معتمداً على فكرتين: لن يستطيع الفلسطينيون، مهما كانت أشكال كفاحهم،

استعادة فلسطين التي كانت قائمة قبل ١٩٤٨، ولن يستطيع الإسرائيليون تحقيق «أمنهم» إلا بتحقيق حقوق الفلسطينيين. وقد قاده اقتراحه إلى التمييز بين «سلطة أوسلو» التي أنهكها الفساد و«تبديد» حقوق الشعب الفلسطيني، كما يقول، وتنظيم حماس، البعيد عن الفساد والذي امتلك رؤية وطنية «واضحة». وعلى الرغم من تعاطف المؤلف مع تنظيم حماس، فهو يقرر أن ما تقوم به لا يتجاوز «التحدي من أجل التحدي»، الذي لا يغير في الاحتلال الإسرائيلي الفلسطيني شيئاً كثيراً. وبداهة فإن هذا «التحدي»، الذي لا يفضي إلى شيء، يظل قائماً، حتى لو أصلحت «السلطة» ذاتها، وأخذت برؤية وبأخلاق حماس «الافتراضيتين، الأمر الذي يستبقي «العنصر الدولي» حاسماً في تحقيق فكرة «الدولة الواحدة».

سواء أخذت السلطة (وفتح) بالصفات الافتراضية لتنظيم حماس، أم لم تأخذ بها، فإن الوقائع تدلل على أن خيارات وإمكانيات الشعب الفلسطيني تتجاوز التنظيمين معاً، وأن الأفق الوطني الفلسطيني يرتهن، أولاً، إلى أنجاز حركة شعبية موحّدة، يجب وجودها، لأن هذه الحركة المحتملة، الواعية لأهدافها (إذا وجدت)، هي القادرة على إقناع إسرائيل بما لا تريد الاقتناع به، وهو ما برهنت عنه انتفاضة ١٩٨٧. وهذا الهدف، أي ضرورة «إصلاح الحركة الشعبية الفلسطينية»، التي لم يتوقف المؤلف أمامها طويلاً، شرط سابق على «الإرادة الدولية» التي أشار إليها المؤلف. وتصبح «مقاطعة إسرائيل»، في هذه الحدود، أثراً للكفاح الشعبي الفلسطيني، الذي تقوده حركة موحّدة «يجب وجودها». ولهذا لا يُقرأ وضع السلطة وحماس، في علاقتيهما بالشعب الفلسطيني، بمعايير النزاهة والوضوح الوطني فقط، وهي معايير صحيحة على أية حال، بل في دوريهما في توحيد الشعب الفلسطيني أو في انقسامه. بيد أن الوقائع لا تشير، للأسف، إلى ذلك، لأن السلطة مشغولة بالمفاوضات وبما يشبه المفاوضات، التي لم تنجب حتى اليوم شيئاً يعتمد عليه في تحقيق الحقوق الوطنية، بقدر ما أن حماس مشغولة بالتحدي من أجل التحدي، إن لم تكن مشغولة بـ «حصار السلطة» قبل أي شيء آخر، هذه السلطة التي تحتاج إلى «الإصلاح» لا إلى الحصار والمزيد من الحصار.

- ٥ -

شرح كتاب سري المقدسي آماد العذاب الفلسطيني بوضوح أخلاقي لا مزيد عليه، وترك لنا، جزئياً، سؤالين: لماذا لا يثور الفلسطينيون الذين يعيشون الصبر المتمرّد، على «قيادات» تعطّل وحدتهم الضرورية وهي شرط لتقدم كفاحهم؟ وما هي الأسباب التي جعلت هذه القيادات (السلطة وحماس) مشدودة إلى أغراض سلطوية، قبل غيرها، في شرط إسرائيلي حوّل فلسطين المحتلة كلها إلى سجن كبير؟

أضاء الكتاب، في تعليقاته النظرية الموثقة بشكل نموذجي، شكلين من البطولة: بطولة الشر، التي تمارسها الدوائر الإسرائيلية المسؤولة إلى حدود تثير الفزع، إذ وراء كل عذاب للفلسطينيين عذاب آخر، وبطولة البقاء، التي تنقل العناء «من ظهر إلى ظهر»، متمسكة بسلطة الحياة التي «تواجه» سلطة الحواجز المسلّحة.

وقد أنجز في الحالين دراسة تدعو العرب والفلسطينيين إلى قراءة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بشكل جديد □